نحو رؤية أشمل للأداء الوطني

مساهمة مجموعة بوسطن الاستشارية في موضوع
ما وراء الناتج المحلي الإجمالي، نحو جودة الحياة

القمة العالمية للحكومات ٢٠١٩

مجموعة بوسطن الاستشارية

الإجابة عن أسئلة الغد، اليوم

القمة العالمية للحكومات هي منصة عالمية مخصصة لرسم معالم مستقبل الحكومة في جميع أنحاء العالم. وتقوم كل عام بوضع جدول أعمال للجيل المقبل من الحكومات مع التركيز على تسخير الابتكار والتكنولوجيا من أجل معالجة التحديات العالمية التي تواجه البشرية.

تعتبر القمة العالمية للحكومات مركزاً لتبادل المعارف حول نقاط التلاقي بين الحكومة والمستقبل والتكنولوجيا والابتكار، وهي منبر فكري ريادي ووجهة للتواصل بين واضعي السياسات والخبراء والرواد في مجالات التنمية البشرية.

تتصف القمة بكونها بوابة للمستقبل إذ تقدم منصة لتحليل التوجهات والمخاوف والفرص المستقبلية أمام البشرية جمعاء، كما تعدّ ميداناً لعرض الابتكارات وأفضل الممارسات والحلول الذكية بغرض توفير مصدر إلهام للأفكار الخلاقة الرامية إلى التصدي لهذه التحديات المستقبلية.

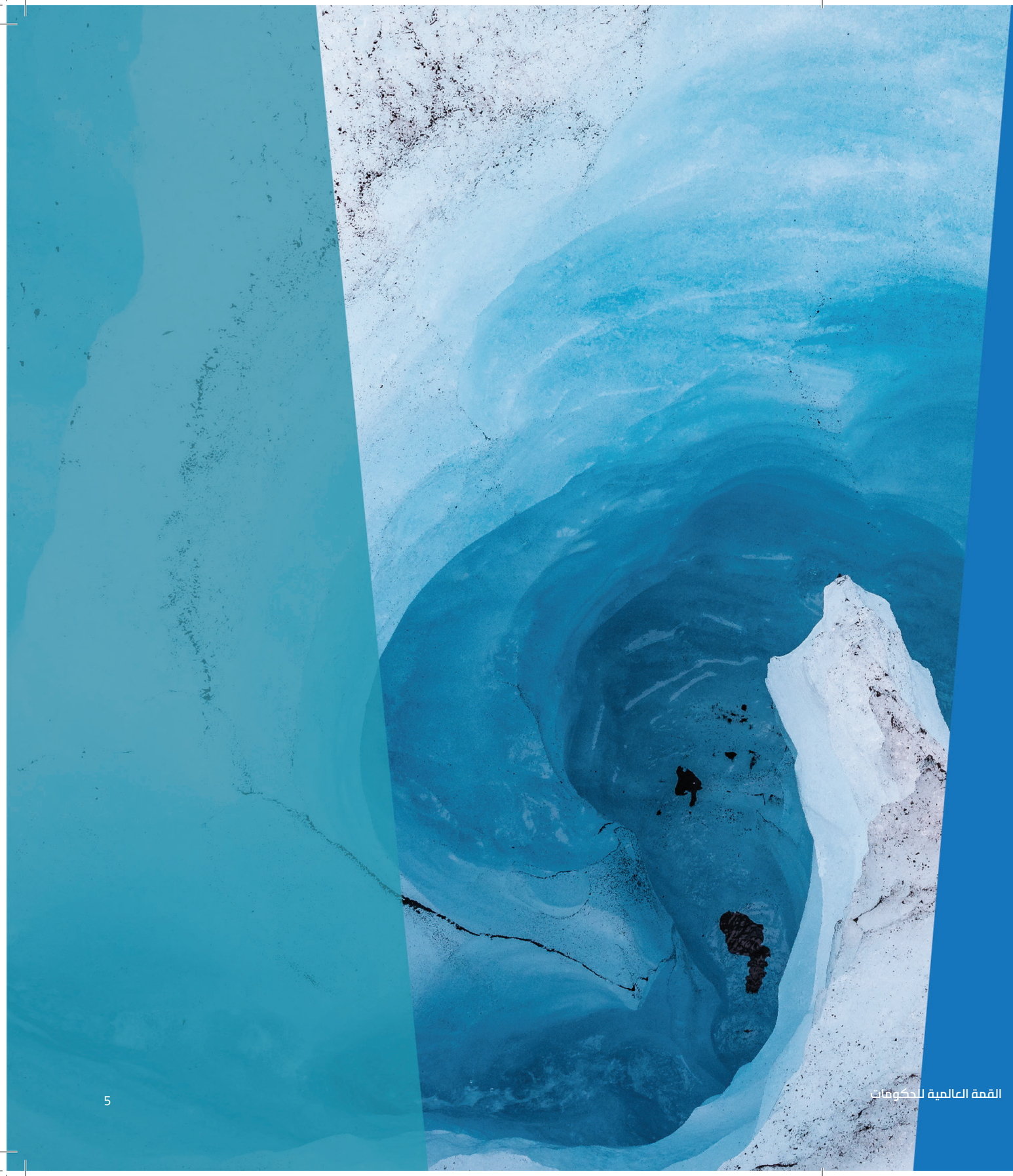

يشهد العالم اليوم تحولاً مجتمعيّاً أساسيّاً، وإن العديد من الحكومات تفوّته. يحكم المستهلكون على امتداد مجموعة من الأسواق، على أداء المنتج من خلال التجربة التي يولّدها كجزءٍ من منظومة أشمل. واستجابةً لذلك، اعتمدت الشركات ذات النظرة المستقبلية منهجيات من قبيل "التفكير التصميمي" (Design Thinking) الذي يتخطى التركيز على منتج واحد أو خدمةٍ بعينها ويضع تجربة العميل الإجمالية في مركز استراتيجيات المؤسسة وخياراتها الابتكارية. إلا أن صانعي القرارات وقادة الحكومات على المستوى الوطني ما زالوا يستندون بشكلٍ أساسيّ إلى معادل "المنتج" لتقييم أداء السياسات، دون مراعاة معادل "تجربة المستهلك" - أي جودة حياة المواطنين.

يشكل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الواقع المقياس الأكثر شيوعاً لتقييم الأداء الوطني، وتستخدمه الحكومات وتتابعه المنظمات العالمية ووسائل الإعلام على نطاق واسع. إلا أن الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس محدود يكتفي بالتركيز على عوامل اقتصادية، ولا يسلط الضوء بشكل كافٍ على نواتج مجتمعية في غاية الأهمية مثل التعليم والصحة وتوزيع الثروة، كما أن التقدم في معالجة ثغراته اتسم بالفتور ويجب تسريعه. مع ذلك، فإن التحسينات التي يجري بحثها لن تتمكن من التصدي للقصور الأساسيّ في الناتج المحلي الإجمالي، وهو أنه يعبر عن النتائج الاقتصادية ولكن ليس عن التجارب اليومية للمواطنين ولا عن حياتهم، لذا يتعين إضافة مقاييس أخرى إلى الناتج المحلي الإجمالي لتكتمل الصورة، بحيث لا يبقى وحده تحت الأضواء.

نقترح فيما يلي منهجية جديدة تُسيَّر فيها سياسات الحكومة على مستوى عالٍ من خلال رؤيةٍ ثلاثية الجوانب للأداء الوطني: أولاً، إنتاج القيمة الاقتصادية؛ ثانياً، التصورات الفردية لجودة الحياة؛ وثالثاً، النتائج الوطنية (المعدلات والتوزع) والخصائص التي تؤثر على جودة الحياة. وتخضع هذه المقاييس الثلاثة، وبالأخص الأداء الاقتصادي وجودة الحياة الشخصية وجودة الحياة الموضوعية، لتأثير عدد من العوامل المشتركة، لكنها تبقى مختلفة ومتمايزة وتؤدي إلى رؤى معمقة متكاملة ومفيدة عند تقييمها بشكل منفصل.

يستفيد هذا الاقتراح من خبرتنا في العمل مع قادة دول وقادة إقليميين على تطوير استراتيجيات وطنية، ومن العمل على القياس الموضوعي لجودة الحياة المستعمل في أداة تقييم التنمية الاقتصادية المستدامة (SEDA) التي طورتها مجموعة بوسطن الاستشارية، وهي أداة تشخيص مستندة إلى الوقائع هدفها تقييم جودة الحياة النسبية للبلدان استناداً إلى عشرة أبعاد، منها الحوكمة والصحة والتعليم.

ومن شأن الاستناد إلى رؤية ثلاثية الجوانب تشمل جودة الحياة أن يؤدي إلى تحسين عملية وضع السياسات. ومن المرجح أن تنال السياسات التي يستفيد منها كل الأطراف المزيد من الاهتمام، في حين ستكون السياسات التي تخدم فقط أهدافاً اقتصادية محدودة عرضةً للاستبعاد أو التهميش.

فهرس المحتويات

المواضيع

أهمية وأوجه قصور الناتج المحلي الإجمالي	٠٨
جودة الحياة الشخصية	١٥
جودة الحياة الموضوعية	١٨
مقارنة المقاييس الشخصية والموضوعية لجودة الحياة	٢٨
الرؤية ثلاثية الجوانب للأداء	٣٠
الخاتمة	٣٢

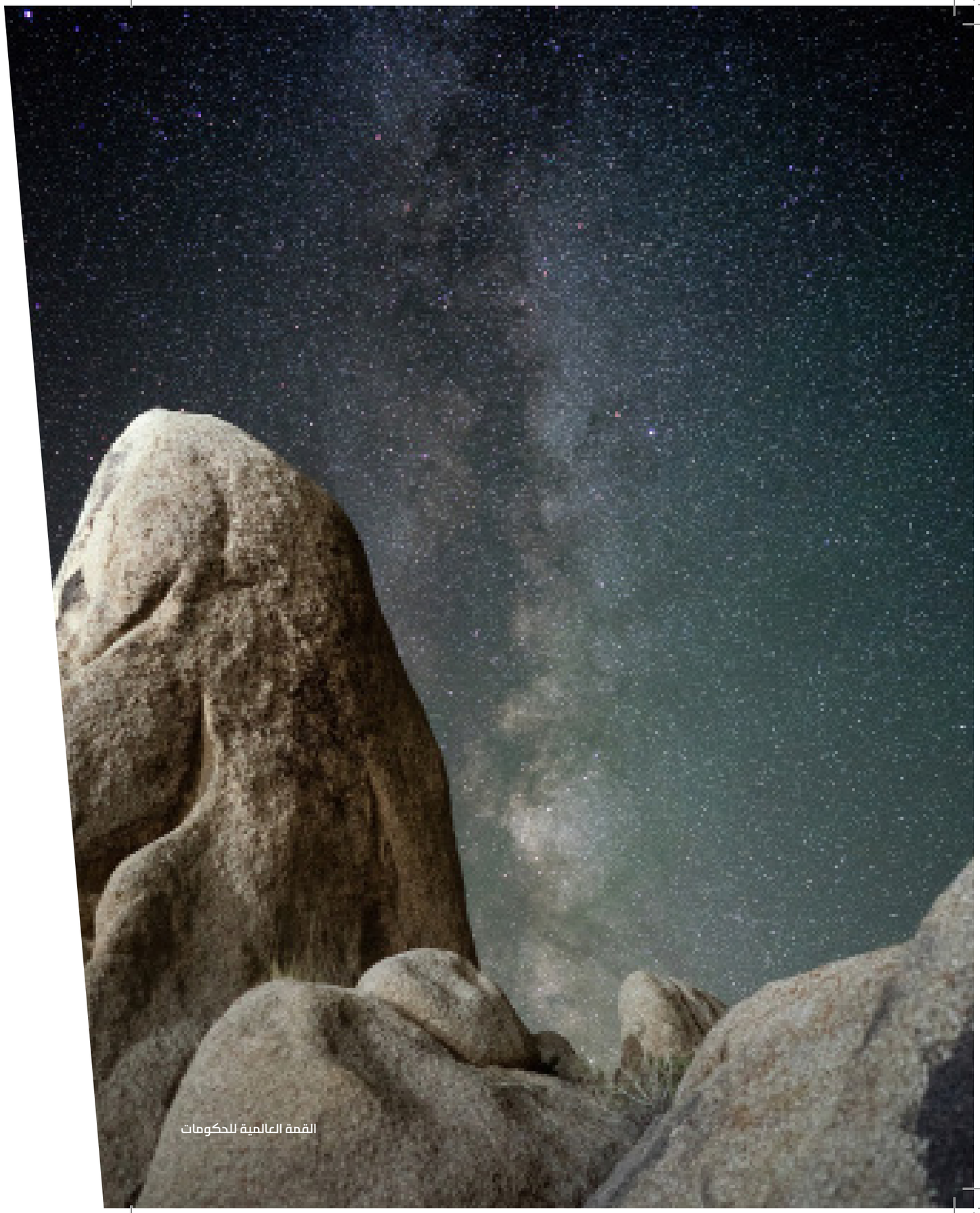

القمة العالمية للحكومات

أهمية وأوجه قصور الناتج المحلي الإجمالي

يعدّ إنتاج القيمة الاقتصادية عاملاً محوريّاً من عوامل التقدم، ففي نهاية المطاف من الصعب على الحكومة تحسين رفاه قطاعات مختلفة من المجتمع في غياب نمو اقتصادي، ولهذا السبب يبقى الناتج المحلي الإجمالي مقياس التقدم الوطني الأكثر استعمالاً. لقد أثبت الناتج المحلي الإجمالي مع تركيزه على القيمة المضافة، أهميته كإطار محاسبي للنشاط الاقتصادي وكحلقة وصل بين منظوري الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي؛ كما أنه راسخ ومفهوم ويقدم مجموعة متعارف عليها من القياسات التي ترصد التقدم عبر الزمن وتعقد المقارنات بين البلدان، ومن هنا تنبع أهمية بقاء الناتج المحلي الإجمالي في بؤرة اهتمام واضعي السياسات وقادة الدول.

إلا أن الناتج المحلي الإجمالي كمقياسٍ للأداء الوطني تعتريه أوجه قصور كبيرة؛ وهي مسائل درسها الباحثون والمحللون السياسيون وغيرهم من الخبراء، وتشمل: ما الذي يتم قياسه، وكيف يقاس، والتركيز على المعدلات بدلاً من التوزّع. وكمثال على المسألة الأولى، نذكر استبعاد الناتج المحلي الإجمالي للعمل غير المأجور في المنزل أو خارجه عند التطوع. (وبالمناسبة، فإن العمل التطوعي في تزايد مستمر في مناطق عديدة من العالم مع تزايد الانخراط في أنشطة العمل بعد التقاعد). وتتمحور أمثلة المسألة الثانية حول نمو الجانب غير المادي من الاقتصاد وتعقيد الصفقات الجارية حول سلاسل التوريد. وثمة تأثير كبير لمسألة مهمة هي الإنتاجية، والتي -كما ترى دايان كويل- يُساء قياسها ويُقلّل من شأن نموها جرّاء الطريقة التي يعرّف بها الناتج المحلي الإجمالي الناتج الاقتصادي .[1]

ختاماً، وفيما يتعلق بالمسألة الثالثة، فإن آثاراً كبيرة تترتب على الممارسة الشائعة المتبعة في تقييم أداء الناتج المحلي الإجمالي لبلدٍ ما من حيث نصيب الفرد، والذي يُعبر عنه في صورة معدّل؛ ما يعني أنه يتجاهل المخاوف المتزايدة من عدم المساواة، حتى مع اتساع الفجوات بين معدل نصيب الفرد وقيمته الوسيطة، وتزداد في العديد من البلدان هذه الفجوات سوءاً نتيجةً لأن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى المبالغة في تقدير الزيادة في دخل الأسر المتاح للإنفاق.

لقد ساهمت التباينات في موضوع الناتج المحلي الإجمالي في إثراء مجموعة المقاييس المستمدة منه، وتصدت لمجموعة من معوقاته الأصيلة. ولعل الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج المحلي الإجمالي المعدّل حسب تعادل القوة الشرائية هما الأكثر ذكراً، إذ إن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، الذي يركز على النتائج بدلاً من القيمة، هو المعيار الأكثر استعمالاً لقياس التقدم الاقتصادي. مثال على ذلك: تطرح نشرة "آفاق الاقتصاد العالمي" (World Economic Outlook) الصادرة عن صندوق النقد الدولي مجموعةً كبيرة من العناوين المتمحورة حول أبسط تغيير في توقعات الناتج المحلي الإجمالي. إن تعديلات الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بحسب تعادل القوة الشرائية تتيح إمكانية المقارنة بين البلدان بشكل أكثر دقة من الناتج المحلي الإجمالي القائم بشكل كامل على أسواق الصرف، وتولد مقارنات هامة بين الدول فضلاً عن رؤى مستقبلية مثيرة للاهتمام عن اقتصاد العالم.

ومن الواضح أن هناك متسعاً كبيراً لتحسين كيفية تكوين وقياس الناتج المحلي الإجمالي بحيث يعبر بشكل أفضل عن الناتج الاقتصادي في عالم اليوم. ولقد تم طرح العديد من الاقتراحات القيّمة لفعل ذلك، بما فيها تلك التي قُدّمت في مؤتمر لصندوق النقد الدولي عقد مؤخراً وركز على الفوائد التي لا تعدّ ولا تحصى للابتكارات الرقمية .[2]

---

[1] https://www.ft.com/content/399ba61a-9fa9-11e8-b196-da9d6c239ca8 و"الناتج المحلي الإجمالي: تاريخ موجز ولكن مؤثر".

[2] https://www.imf.org/en/News/Seminars/Conferences/2018/04/06/6th-statistics-forum تشمل المساهمات الحديثة الأخرى "وهم النمو" للمؤلف دي. بيلنغز؛ و"العالم من بعد الناتج المحلي الإجمالي" للمؤلف إل. فيوراموتي؛ و"الرقم الكبير الصغير" للمؤلف دي. فيليبسن. وكان لجائزة "إنديغو" (http://global-perspectives.org.uk/indigo-prize/) دور في استثارة الأفكار في هذا المجال.

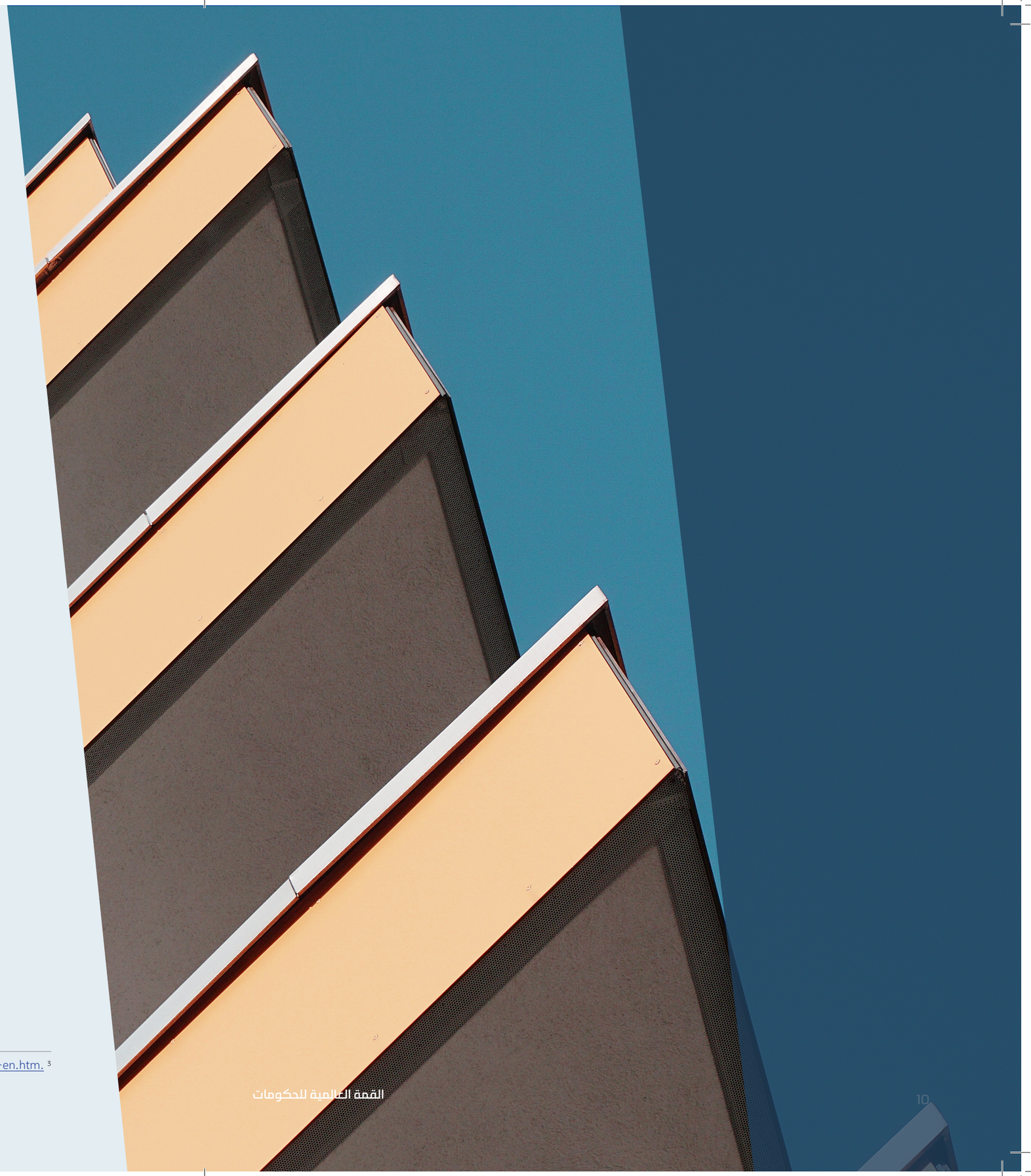

لكن حتى لو جرى إصلاح معظم عيوب الناتج المحلي الإجمالي، فإنه سيبقى غير ملائم لتلبية متطلبات وضع السياسات بعيدة النظر. وفي تأكيد على هذه المسألة بالإضافة إلى الجهود الأكثر تخصصاً لتحسين الناتج المحلي الإجمالي، فقد كانت مؤشرات "ما وراء الناتج المحلي الإجمالي" محط تركيز عدد من الجهود الأخرى، بما في ذلك عدد من أنشطة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادرة الاتحاد الأوروبي "ما وراء الناتج المحلي الإجمالي" التي تم إطلاقها في مؤتمر انعقد في عام ٢٠٠٧ والذي شكل رافداً لقرار صادر عن البرلمان الأوروبي في عام ٢٠١١. كما يشكل التركيز على استنزاف الأصول وعلى الأهداف العالمية أيضاً طريقة لتوسيع تركيز السياسات إلى ما وراء القياسات الاقتصادية (راجع المربع عن الاستدامة).

لقد شكلت توصيات لجنة قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي (٢٠٠٩) التي قادها الخبراء الاقتصاديون ستيغليتز وسن وفيتوسي محطة هامة. واستند التقرير المنشور مؤخراً عن قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي على تلك التوصيات لاقتراح: أداة متابعة للمؤشرات لتقييم الأوضاع الصحية في بلدٍ ما وأوضاع السكان فيه، وتقييم التقدم الحاصل على صعيد تطوير مقاييس تتخطى الناتج المحلي الإجمالي، ومجموعة من التوصيات لمتابعة تطوير مثل هذه المقاييس واستعمالها في وضع السياسات .

[3] https://www.oecd.org/social/beyond-gdp-9789264307292-en.htm.

الاستدامة: الأصول والغايات

يعدّ العمل في مجالين إضافيين مهماً لدعم المقاييس الاقتصادية الصرفة، مثل الناتج المحلي الإجمالي. ويضم المجالان مجموعة مختلفة من القضايا التي لم يعالجها هذا التقرير، لكنهما يحظيان بالاهتمام في مواضع أخرى ويستحقان المزيد من العناية.

يشمل المجالان: دور الأصول وتحديد الغايات (التي تبرز أكثر من خلال أهداف التنمية المستدامة)؛ ولهما أهمية كبيرة على صعيد العديد من المناقشات السياسية الجارية على المستويين المحلي والعالمي.

منهجية بيان الميزانية

يُعد الناتج المحلي الإجمالي في الأساس مقياساً للتدفقات؛ وبذلك فهو يحتاج إلى دعمه بقياسات من قبيل الأرصدة أو بيان الميزانية، على الأقل بسبب تبعات الإنصاف بين الأجيال. وأشار مايكل سبنس الحاصل على جائزة نوبل إلى ذلك بالقول: "غالباً ما ينصب تفكيرنا على التدفقات دون غيرها، ونحتاج إلى دعم ذلك بمنهجية بيان الميزانية، والتأكد من أن العجز في الاستثمار لا يستنزف قاعدة أصولنا. إن الخطورة في التركيز فقط على التدفقات تكمن في أن أنماط النمو غير المستدام بشكل عام لا تنهار على الفور، وقد تبدو الأمور جيدة وحتى ممتازة على المدى القصير، ما لم يتم الالتفات إلى التدهور الحاصل في بيان الميزانية".

من المهم في البيان التقليدي للميزانية التفكير من خلال المسائل المتمحورة حول الأصول والذمم وكيفية تأثيرها على الاستدامة:

• تشمل المسائل المتعلقة بالأصول على وجه الخصوص تأثير النمو الاقتصادي على مخزون الموارد الطبيعية والضغط الذي قد يمارسه على البيئة. ونرى انعكاس ذلك على نتائج تقييم التنمية الاقتصادية المستدامة (SEDA)؛ إذ تُعد البيئة وفقاً لهذا التقييم هي البعد الوحيد الذي يتأثر سلبيّاً (وبقوة) بالنمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، اقترح كل من دي. كويل وبي. ميترا-كان مؤخراً منهجية طموحة تركز على الوصول إلى ستة أصول رئيسة (الأصول العادية، رأس المال الطبيعي، رأس المال البشري، الملكية الفكرية، رأس المال الاجتماعي والمؤسسي، ورأس المال المالي الصافي)[4].

• تشمل المسائل المتعلقة بالالتزامات، الديون طويلة الأجل لتحفيز النمو الاقتصادي أو للتعامل مع مشاكل قصيرة الأجل فضلاً عن التعامل مع كفالات غير ممولة والتزامات قديمة. وعلى الرغم من أن الدين العام يحصل عادةً على اهتمام كبير تزايد بعد الأزمة المالية الأخيرة، فإن تبعات الإنصاف بين الأجيال لم تحظ بالبحث اللازم. ولقد أُنجزت بعض الخطوات في هذا الاتجاه، وذلك عبر العمل على مؤشر التنمية الشاملة[5].

أهداف التنمية المستدامة

تصف أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ جدول أعمال عالميّ على جميع البلدان تطبيقه، ويشكل تحديد السنة ٢٠٣٠ كموعد مستهدف نقطة تركيز هامة للجهود الهادفة إلى تحسين الرخاء العالمي، والذي جرى تحديده ضمنياً ليشمل مفاهيم التدفق والمخزون. على سبيل المثال، تم إصدار مؤشر أهداف التنمية المستدامة وتقرير أدوات المتابعة في عام ٢٠١٨ لتقييم موقع كل بلد بالنسبة لتحقيق الأهداف الـ١٧ المحددة لعام ٢٠٣٠[6]. ومن شأن مبادرات القياس هذه أن تساعد في الكشف عن التحديات الأساسية التي تواجه تطبيق الأهداف وتوجه العمل الوطني والتعاون الدولي للتعامل مع الفجوات التي ستعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ويُفترض أن تشكل هذه الجهود مرجعاً رئيساً للقياسات والنقاشات المتعلقة بمسألة "ما وراء الناتج المحلي الإجمالي".

يؤكد القسم الأكبر من هذا التقرير على فكرة أنه ما من قياس واحد قادر على التعبير بشكل كامل عن تقدم بلدٍ ما ودرجة ازدهاره الشامل. وبرأينا، فإن السؤال الحقيقي لا يتعلق بما هو المقياس الذي يجب أن يقوم مقام الناتج المحلي الإجمالي، بل كيف يمكننا أن ندعم الناتج المحلي الإجمالي على النحو الأمثل؟

لقد تم تصميم اقتراحنا عن رؤية ثلاثية الجوانب للأداء الوطني بهدف إنشاء أداة متابعة رفيعة المستوى قادرة على رصد التقدم في مجال جودة الحياة ولفت الانتباه إلى أي تباين أو حتى تضارب بين الأهداف الاقتصادية والأهداف غير الاقتصادية، والذي قد يستوجب تصحيحاً في المسار. عند متابعة أي أداء باستخدام مثل هذه الأداة، يتم دعم الرؤية الاقتصادية الصرفة التي يقدمها الناتج المحلي الإجمالي بواسطة مجموعتين من المقاييس التي تركز على جودة الحياة الحالية من خلال منظورين منفصلين: أحدهما شخصي والآخر موضوعي.

وبالنظر إلى عدم وجود قياسات حسابية قابلة للتطبيق، فلا مفر من أن تكون قياسات جودة الحياة نسبية، ونتيجةً لذلك فلا توجد قيم مطلقة لجودة الحياة قابلة للمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن الموقع النسبي لبلد ما على صعيد جودة الحياة ولا سيما مساره، هي إضافة قيّمة للرؤية الاقتصادية الصرفة للأداء الوطني. ويجب تضمين كلاً من العاملين في القرارات السياسية مع تحويل الحكومات لتركيزها من المدخلات والنتائج إلى تجربة المواطنين.

[4] http://global-perspectives.org.uk/wp-content/uploads/2017/10/making-the-future-count.pdf.

[5] https://www.weforum.org/reports/the-inclusive-development-index-2018.

[6] http://www.sdgindex.org.

جودة الحياة الشخصية

من المنظورات الثلاثة في أداة متابعة الأداء الوطني التي اقترحناها، تأتي مقاييس جودة الحياة الشخصية أبعد ما يكون عن المنظور الاقتصادي الذي يقدمه الناتج المحلي الإجمالي. ولا غرابة في أن هذه المقاييس، التي يشار إليها غالباً باسم لطيف هو "السعادة" لم تحظَ على الفور بتبني واضعي السياسات.

هناك منهجيتان أساسيتان ومتكاملتان لقياس جودة الحياة الشخصية، تركز إحداها على التصورات الحالية التي تشمل التجارب اليومية والنوعية الراهنة للحياة، بينما تركز الأخرى على تصور الرضا عن الحياة على نطاق أوسع، وتشمل الفرص والإشباع[7]. وتقدم هذه المقاييس المختلفة لجودة الحياة منظورات متمايزة عن كيفية تفكير المستجيبين في حياتهم وتجاربهم الحياتية، ولقد تبيّن أن مقاييس جودة الحياة التي تعبر عن تقييم الحياة مرتبطة على نحو كبير بالدخل، في حين أن مقاييس الأحاسيس الراهنة بحت أقل ارتباطاً بالدخل.

لعل سبب الانتشار المتدني نسبياً لمقاييس السعادة في مجال وضع السياسات يعود إلى حقيقة أنها حديثة نوعاً ما ومستمدة بشكل أساسي من استطلاعات "غالوب" العالمية لأكثر من ١٥٠ بلداً والتي بدأت فقط في عام ٢٠٠٥ ولا تُجرى سنويّاً. ولم تحظَ هذه المقاييس بشهرة أوسع إلا بعد البدء بإصدار تقارير السعادة العالمية في عام ٢٠١٢ كمبادرة من شبكة حلول التنمية المستدامة المرتبطة بالأمم المتحدة[8].

[7] يوصف التمايز في أحيان كثيرة (باستخدام مصطلحات مستمدة من علم النفس) على أنه ذلك القائم بين التصورات الحالية القائمة على المنفعة لجودة الحياة وبين التصورات التقييمية على مدى الحياة (الدائمة؟) لجودة الحياة. وتقيَم الأخيرة عادةً على مقياس من صفر إلى عشرة أو "مقياس كانتريل" وهو قياس ملخص للسعادة والمستخدم في هذا التقرير.

[8] التقرير العالمي لسياسات السعادة ٢٠١٨، نيويورك: شبكة حلول التنمية المستدامة.

من الواضح، خاصة في الفترات الزمنية التي تمتد لعقود، أن اتجاهات السعادة والناتج المحلي الإجمالي غير متزامنة، بل يبدو أن طبيعة الناتج المحلي الإجمالي ومصادره وتوزيعه ونمو الناتج المحلي الإجمالي -داخل البلدان وعبرها- هي التي تملك تأثيراً هاماً على التصورات الشخصية لجودة الحياة. ولنأخذ مفارقة "إيسترلين" (Easterlin) كمثال عن ذلك، إذ أنها تعتبر أن السعادة مرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي عبر الدول ولكن ليس عبر الزمن. وتبقى هذه المفارقة وثيقة الصلة بالموضوع[9] وتوفر مبرراً قويّاً لإدراج مقياس شخصي لجودة الحياة في أداة متابعة الأداء الوطني ثلاثية الجوانب التي اقترحناها. بالإضافة إلى ذلك، يظهر أن غياب الاتساق بين السعادة ونمو الناتج المحلي الإجمالي قد أصبح أكثر وضوحاً في الأعوام الأخيرة، ما يجعل التركيز على هذا النوع من المقاييس أمراً ملحّاً.

في هذا السياق، تشير كارول غراهام إلى أن "دراسة السعادة والمقاييس المستمدة من استبيانات جودة الحياة الشخصية يمكنها أن تساهم بشكل كبير في تصميم السياسات ومراقبتها وتقييمها، وفي فهمنا للرخاء الإنساني بشكل عام[10]". لقد قيّم التقرير العالمي لسياسات السعادة ٢٠١٨[11] المبادرات العديدة الواعدة الهادفة إلى إدراج مؤشرات جودة الحياة الشخصية ضمن نقاشات وخطط السياسات المحلية والإقليمية، وقد نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إرشادات لجمع مقاييس جودة الحياة الشخصية[12]؛ إلا أن هذه الجهود ما زالت على هامش وضع السياسات، وتقتصر على برامج مرحلية، كما أنها لا تُعامَل مثلما تُعامَل قياسات الأداء القائمة على الناتج المحلي الإجمالي.

[9] اقترحه ريتشارد إيسترلين عام ١٩٧٤ وأعاد المؤلف دراسته في عام ٢٠١٦، https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2725037.

[10] سي. غراهام "السعادة والاقتصادات: آراء للسياسة من 'العلم' الجديد لجودة الحياة"، في مجلة علم الاقتصاد السلوكي في مجال السياسات.

[11] التقرير العالمي لسياسات السعادة ٢٠١٨، نيويورك: شبكة حلول التنمية المستدامة.

[12] https://read.oecd-ilibrary.org/economics/oecd-guidelines-on-measuring-subjective-well-being_9789264191655-en#page1.

الشكل ١ : آليات الدخل والسعادة

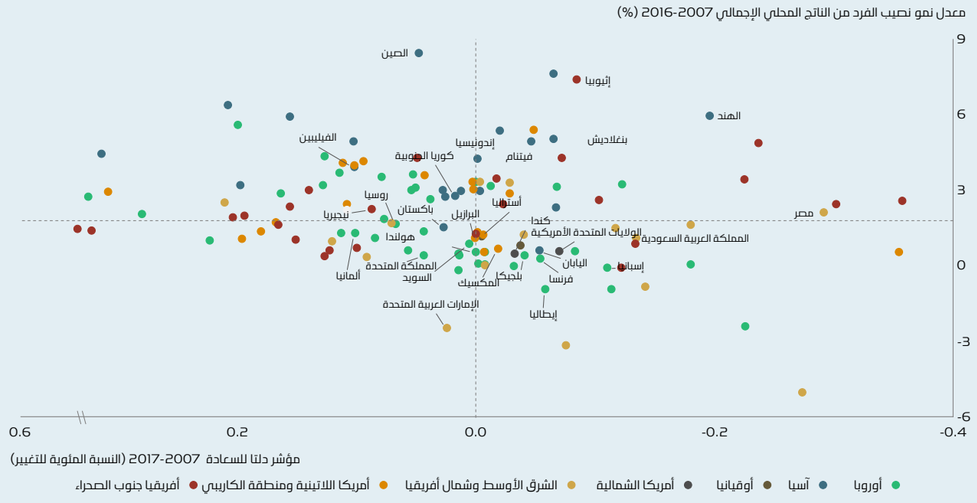

ملاحظة: تشير الخطوط المنقطة التي تكون المربعات إلى القيم الوسيطة
المصادر: التقرير العالمي لسياسات السعادة؛ البنك الدولي؛ تحليلات مجموعة بوسطن الاستشارية

بالنظر إلى الاختلافات المسجلة خلال العقد الأخير بين مسار مؤشر اقتصادي صرف وقياس السعادة الشخصية، فمن الواضح أنهما لا يتحركان بالضرورة في الاتجاه نفسه وأنهما ينقلان رسائل مختلفة عبر البلدان. في الشكل ١، كما في رسوم بيانية أخرى في هذا التقرير، تمثل النقاط ١٣٠ دولة تتوفر لها بيانات من الجوانب الثلاثة. أما الأسماء المذكورة، فتلقي الضوء على ٢٨ بلداً فقط، تلك التي يزيد فيها الدخل القومي الإجمالي (GNI) لكل فرد عن ٢٠ ألف دولار أمريكي ويتجاوز عدد سكانها تسعة ملايين نسمة، وتلك التي يزيد عدد سكانها على ٩٠ مليوناً بصرف النظر عن مستويات الدخل القومي الإجمالي لكل فرد. على سبيل المثال، من بين الدول التي سلّط عليها الضوء نجد الصين، حيث تحسن فيها كل من الدخل القومي الإجمالي والسعادة، لكن دولاً أخرى مثل إثيوبيا وفيتنام حققت نموّاً سريعاً إلا أنها شهدت تدهوراً في مستويات السعادة. وفي المملكة المتحدة وروسيا، تحسنت مستويات السعادة على الرغم من ضعف نمو الدخل.

من الواضح أن القياسات الشخصية لجودة الحياة تنقل منظورات مختلفة مرتبطة بتجربة المواطنين أكثر مما يفعله الناتج المحلي الإجمالي. من هنا، فإننا نقترح إدراج مؤشر لسعادة الحياة عالي المستوى (مقياس "كانتريل" المتدرج المستمد من التقرير العالمي لسياسات السعادة، بناءً على استطلاع "غالوب" العالمي)، كواحدٍ من الجوانب الثلاثة، ضمن أداة متابعة الأداء الوطني .

[13] لا تتوفر البيانات سنوياً لكل بلد، لكن هناك ما يكفي من نقاط البيانات على مدى العقد الأخير لتصوير اتجاه التغيير.

جودة الحياة الموضوعية

في سبيل وضع الهدف الأشمل وهو جودة الحياة في موقع مركزي، فمن المهم توفر مقاييس وأسس مرجعية موضوعية يمكن تتبعها. وهذا ما عبر عنه مايكل سبنس الحاصل على جائزة نوبل بقوله: "يشكل القياس خطوةً ضرورية لتوليد الآراء وتحفيز العمل على الأبعاد المتعددة لجودة الحياة. فإدراكنا لوجود المشكلة هي نقطة البداية؛ أما إدراك حجم تلك المشكلة وأهميتها هو أمر أفضل. وبدون مجموعة جيدة من مقاييس جودة الحياة، فإننا سنعود إلى القياسات التقليدية، مثل الدخل الفردي والنمو" .

واستجابة لهذه الحاجة، طورت مجموعة بوسطن الاستشارية أداة تقييم التنمية الاقتصادية المستدامة (SEDA) في عام ٢٠١٢؛ واستلهمت أفكارها من عدد من المبادرات السابقة التي استطلعت مفاهيم وقياسات جودة الحياة، وبالأخص أعمال ستيغليتز-سن-فيتوسي. وصُممت هذه الأداة لتقييم كيفية تلاقي وتجمع البلدان المنفردة بناءً على نواتج وعوامل أساسية تؤثر على جودة حياة سكانها. هذا ولم تصمم منهجية (SEDA) التشخيصية لتوفير الأسس المرجعية فحسب، ولكن أيضاً وهذا هو الأهم، لتحديد المجالات التي تستوجب أولوية الاهتمام بالاستراتيجيات الوطنية (أو الاستراتيجيات على مستوى المنظمات الدولية).

وسبق ذلك ولكن على نطاق أضيق مؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة. هذا ويشبه مؤشر التقدم الاجتماعي الذي أُطلق عام ٢٠١٤ أداة (SEDA) من حيث النطاق. ومن بين الجهود الجديرة بالذكر المتصلة بمبادرة "ما وراء الناتج المحلي الإجمالي" نجد مؤشر الحياة الأفضل الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلا أنه يغطي فقط الدول الأعضاء في المنظمة. وبخلاف أداة (SEDA) فإن مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يجمع مقاييس جودة الحياة الشخصية والموضوعية .

تشكل أداة (SEDA) مقياساً نسبيّاً يجمع بيانات موضوعية وفعلية عن النواتج، في مجالات الصحة والتعليم مثلاً، مع بيانات شبه موضوعية، مثل تقييمات الحوكمة. وتوفر نتائج أداة (SEDA) ومقاييس المعامل المشتقة عنها، أمثلة جيدة عن قياس جودة الحياة الموضوعية لإدراجها في رؤيتنا ثلاثية الجوانب للأداء. وبالتالي فمن المفيد استطلاع كيفية تطوير (SEDA) وكيفية ارتباطها بمقاييس أخرى للتقدم وجودة الحياة.

تعتمد أداة (SEDA) على عشرة أبعاد لتعريف جودة الحياة، وتشكل تلك الأبعاد المكونات الأساسية لنتائج هذه الأداة. ويستند اختيار الأبعاد إلى هدفين: دعم الرؤية الاقتصادية الصرفة برؤية أشمل؛ وتقديم بنية لنقاش أولويات السياسة. هذا ولم توضع المؤشرات الـ٤٠ التي تشكل الأبعاد العشرة، بهدف تصوير كل مجال بشكل شامل، فقد تم تصميمها بالأحرى (ضمن حدود البيانات المتوفرة لمعظم البلدان في العالم) لتقديم أساسٍ كافٍ لتمييز الوضع عبر البلدان في كل بعد. (راجع الشكل ٢).

[14] راجع المقدمة في http://image-src.bcg.com/Images/BCG-Why-Well-Being-Should-Drive-Growth-Strategies-May-2015_tcm9-62787.pdf

[15] القياسات الشخصية واضحة من حيث طبيعتها- وهي تعكس تصورات الأفراد لتجاربهم الحياتية. أما ما نسميه بغرض التبسيط والمقارنة، القياسات الموضوعية، فتأتي من عدد من المصادر، بعضها (مثل نواتج الصحة والتعليم) موضوعية تماماً بينما الأخرى (مثل سيادة القانون ونوعية البنية التحتية) هي التي يمكن تسميتها، بقدر أكبر من الدقة، قياسات شبه موضوعية وتعكس أحكام أطراف ثالثة من أهل الاختصاص. إن أداة "الحياة الأفضل" (Better Life) التفاعلية المفيدة التي طورتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتيح المجال للتخفيف من ثقل مكونات جودة الحياة الشخصية إلى صفر، الأمر الذي يسمح باشتقاق صيغة موضوعية لمؤشر الحياة الأفضل.

الشكل ٢: أبعاد ومؤشرات SEDA

أبعاد SEDA	المؤشرات المستخدمة لتقييم كل بعد
الصحة	عدد الأطباء لكل 1000 شخص، متوسط العمر المتوقع عند الولادة، انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة وسوء التغذية والبدانة
التعليم	الالتحاق بالمدارس، نسبة المعلمين إلى الطلاب، سنوات الدراسة، درجات الرياضيات والعلوم في اختبار برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA)
البنية التحتية	المياه، الصرف الصحي، النقل، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
المساواة	توزيع الدخل، المساواة في التعليم (سنوات الدراسة)، المساواة في متوسط العمر المتوقع
المجتمع المدني	النشاط المدني، الترابط بين الجماعات، السلامة/الثقة بين الأفراد، المساواة بين الجنسين
الحوكمة	ضبط الفساد، الاستقرار السياسي، المساءلة، حقوق الملكية
البيئة	تلوث الهواء، انبعاثات الكربون، المحميات، الطاقة المتجددة
الاستقرار الاقتصادي	التضخم، تقلبات الناتج المحلي الإجمالي، تقلبات معدلات التضخم
العمالة	نسب العمالة والبطالة
الدخل	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدلاً بحسب تعادل القوة الشرائية

المصادر: تحليلات مجموعة بوسطن الاستشارية

انصب تركيزنا عند تصميم أداة (SEDA) على ثلاثة أنواع من القضايا، وجميعها على درجة كبيرة من الأهمية لجهة توسيع اهتمام الحكومات ليشمل جودة الحياة، حتى في حال تم تحسين قياسات الناتج المحلي الإجمالي لمعالجة القيود التي أشرنا إليها أعلاه. وهذه القضايا هي:
١. دراسة الخصائص المؤسسية والاستقرار، وهي عوامل ثبت تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
٢. دور العوامل غير الاقتصادية أو المتعلقة بالإرث والتي تؤثر على نواتج هامة مثل تلك في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية.
٣. حقيقة أن الناتج المحلي الإجمالي يقدَّم عموماً بشكل معدل نصيب الفرد ولا يشمل عوامل توزيعية تحدد مدى نجاح الاقتصاد الشامل.

تتطرق أربعة أبعاد في أداة (SEDA) إلى القيود في النقطة ١ المذكورة أعلاه مع مقاييس تغطي الاستقرار الاقتصادي والمجتمع المدني والحوكمة والبيئة. ويؤثر عدم الاستقرار الاقتصادي خاصة على الشرائح الضعيفة من السكان، كما أن المجتمع المدني والحوكمة هما عاملان أساسيان من حيث الشمولية ويؤثران على الاستدامة من منظور اجتماعي، في حين أن البيئة تعالج الاستدامة من منظور الموارد الطبيعية.

تتعامل ثلاثة أبعاد مع قيود النقطة رقم ٢ المذكورة أعلاه، من خلال التركيز على النتائج ونوعية الخدمات في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية.
ويعكس أحد هذه الأبعاد مستويات الدخل الفردي والمعدلة بتقديرات القدرة الشرائية التي تعكس الفروقات في كلفة الحياة، والتي تعد ذات أهمية واضحة بالنسبة لجودة حياة السكان ولا تنعكس بالضرورة في أسعار الصرف القائمة على السوق.

وأخيراً، ينسجم بعدان مع النقطة رقم ٣ المذكورة أعلاه: أحدها يتعامل مع العمالة والآخر مع عدم المساواة من خلال ثلاثة جوانب: الدخل، ونواتج الصحة، ونواتج التعليم. (راجع المربع عن عدم المساواة الاجتماعية وعدم المساواة في الدخل للاطلاع على تحليل الفروقات).

الفروقات في عدم المساواة الاجتماعية وعدم المساواة في الدخل

فيما خص القضية الهامة المتعلقة بعدم المساواة، تجدر الإشارة إلى أن إضافة مؤشرات عن عدم المساواة في التعليم (سنوات الدراسة) وفي الصحة (متوسط العمر المتوقع) تقدم آراء جديرة بالدراسة في المستقبل بالانسجام مع فكرة توسيع الرؤية إلى ما وراء الدخل . وبالمجمل، فإن هناك ارتباطاً وثيقاً بين عدم المساواة في الصحة والتعليم، بينما لا يرتبط أي منهما بصورة وثيقة مع عدم المساواة في الدخل. وعلى الرغم من أن عدم المساواة في الدخل في البلدان عالية الدخل تبدو أعلى بشكل عام من مقاييس عدم المساواة في التعليم والصحة، إلا أن العكس هو الصحيح في البلدان منخفضة الدخل، مع وجود عدد من الاستثناءات. بالإضافة إلى ذلك، فإن المقارنة بين عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة الاجتماعية (بالجمع بين التعليم والصحة) تقدم صورة شديدة التباين في البلدان متوسطة الدخل.

على سبيل المثال، تبدو الولايات المتحدة في حالة أسوأ بكثير من حيث عدم المساواة في الدخل مقارنةً بعدم المساواة الاجتماعية (وهي عبارة عن متوسط بسيط لمقاييس عدم المساواة في الصحة والتعليم). وعلى الجانب الآخر، تحتل بنغلاديش مرتبة في الربع الأعلى من حيث المساواة على صعيد الدخل، لكنها تقع في الربع الرابع من حيث المساواة الاجتماعية.

البلدان التي تكون فيها عدم المساواة الاجتماعية أسوأ من عدم المساواة في الدخل

	المرتبة من حيث المساواة في الدخل	المرتبة من حيث المساواة الاجتماعية
بنغلاديش	٣٤	١١٧
إثيوبيا	٤٥	١٢٦
مصر	٢٩	١٠٢
بلجيكا	١٤	٣٧
كوريا الجنوبية	٢٦	٤٤

البلدان التي تكون فيها عدم المساواة الاجتماعية أقل سوءاً من عدم المساواة في الدخل

	المرتبة من حيث المساواة في الدخل	المرتبة من حيث المساواة الاجتماعية
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٥	٣٩
إسبانيا	٧٣	٢١
البرازيل	١٤٥	٩٣
أستراليا	٥٦	١٥
الفيليبين	١٠٠	٧٨

ملاحظة: تشير المساواة الاجتماعية إلى معدل مؤشرات المساواة في التعليم والصحة.
المصادر: أداة (SEDA) ٢٠١٨ (تعكس هذه النتائج غالباً بيانات ٢٠١٦)؛ تحليلات مجموعة بوسطن الاستشارية.

تؤكد النتائج الإجمالية لأداة (SEDA) أن الدول الغنية التي تتميز بسلامة عمل مؤسساتها وضعت أفضل الأسس التي تُبنى عليها جودة الحياة. وبالتالي، نجد دول أوروبا الشمالية في أعلى المراتب، مع حلول سنغافورة وحدها من خارج الدول الأوروبية بين المراتب العشر الأولى.

[16] عدم المساواة في الصحة والتعليم، مأخوذ من http://hdr.undp.org/en/content/inequality-adjusted-human-development-index-ihdi .

الشكل ٣: لمحة سريعة عن جودة الحياة والدخل

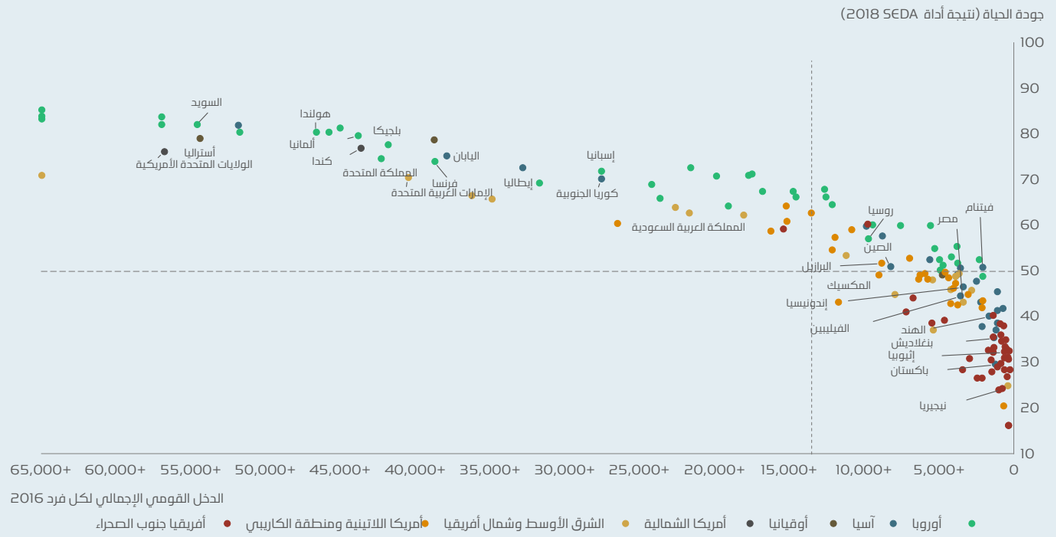

ملاحظة: تشير الخطوط المنقطة التي تشكّل المربعات إلى القيم الوسيطة
المصادر: أداة (SEDA) ٢٠١٨ (تعكس هذه الدرجات غالباً بيانات ٢٠١٦)؛ البنك الدولي؛ تحليلات مجموعة بوسطن الاستشارية.

إن النظر إلى ما وراء الدول الأعلى مرتبةً يقود إلى رأي راسخ يفيد بأن: الدخل لا يحدد جودة الحياة. في الواقع، فإن الدول التي يتشابه فيها الدخل الفردي تسجل مستويات مختلفة من جودة الحياة (راجع الشكل ٣). ومن خلال النظر إلى أمثلة لأزواج من الدول يتبين لنا المنظور المختلف الذي توفره نتائج أداة (SEDA) لجودة الحياة مقارنة بمقاييس الدخل (الناتج المحلي الإجمالي GDP، والدخل القومي الإجمالي (GNI). فعلى سبيل المثال، سجلت الولايات المتحدة دخلاً لكل فرد أعلى من ألمانيا، لكنها سجلت نتيجة (SEDA) أقل بكثير. أما بولندا والأرجنتين على سبيل المثال، فإن لديهما مستويات دخل متشابهة لكن درجة بولندا أعلى بكثير. وسجلت جنوب أفريقيا مستوى دخل أعلى من إندونيسيا، لكن درجتها من حيث جودة الحياة أقل بكثير. أما فيتنام فحققت مستويات جودة حياة أعلى بكثير من نيجيريا على الرغم من تشابه مستويات الدخل بين البلدين.

ومن خلال مقارنة أحدث نتيجة أداة (SEDA) لجودة الحياة مع التغيرات خلال العقد السابق، فإننا نتوصل إلى آراء تبين التطور المختلف للدول. وبالمجمل فيبدو أن هناك تقارباً: فالبلدان التي سجلت نتائج أداة (SEDA) عالية سجلت على الأرجح تقدماً منخفضاً نسبيّاً، في حين أن تلك التي سجلت نتائج أداة (SEDA) متدنية سجلت تقدماً أكثر. لكن هناك العديد من الاستثناءات، وهذا يؤكد أن القرارات السياسية لبلدٍ ما وأولويات الإنفاق -بدلاً من قوة طبيعيةٍ ما تقود التقارب- هي العوامل الرئيسة المحددة للتقدم. وتتبلور هذه الحقيقة بأننا نجد العديد من الدول في كل مربع في الشكل ٤.

الشكل ٤: لمحة سريعة عن جودة الحياة وتوجّهها

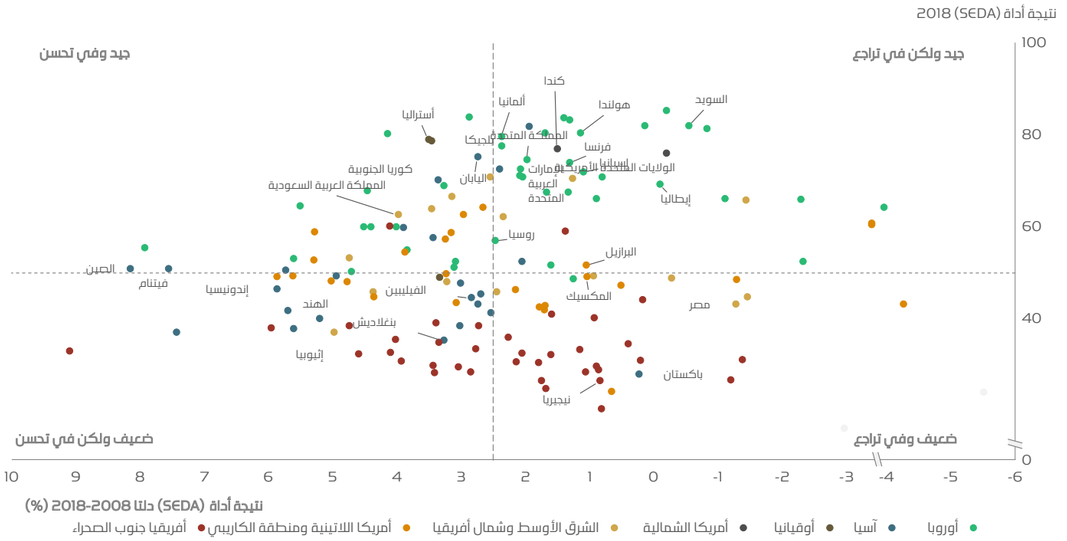

ملاحظة: تشير الخطوط المنقطة التي تشكل المربعات إلى القيم الوسيطة
المصادر: أداة (SEDA) ٢٠١٨ (تعكس هذه الدرجات غالباً بيانات ٢٠١٦)؛ البنك الدولي؛ تحليلات مجموعة بوسطن الاستشارية.

تشكل الدول الغربية التي تأثرت بشكل كبير بالأزمة المالية معظم مكونات مربع "جيد ولكن في تراجع"، وتشمل آسيا عدداً من الأمثلة الواقعة في مربع "ضعيف ولكن في تحسن". كما تراوح الأداء بشكل كبير بين الدول في أفريقيا جنوب الصحراء، والتي تقع معظمها إما في مربع "ضعيف ولكن في تحسن" أو مربع "ضعيف وفي تراجع".

تؤكد هذه المقارنات حقيقة أن عملية تحويل الثروة القائمة والنمو الاقتصادي إلى جودة حياة ليست ظاهرةً آلية، وتقوم الدول بهذه العملية بطرق شديدة الاختلاف.

ويمكننا دراسة مدى قدرة الدول على تحويل ثروتها إلى جودة حياة من خلال معامل تحويل الثروة إلى جودة حياة (W2WBc) الذي يقارن بين نتيجة أداة (SEDA) لبلدٍ ما بالنسبة لمستواه الحالي من جودة الحياة مع المعدل الذي يمكنه تحقيقه بالنظر إلى نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي. وتستند هذه الدرجة المتوقعة إلى معدل العلاقة حول العالم بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي ودرجات المستوى الحالي لجودة الحياة، وبالتالي فإن الدول التي حققت معاملاً أعلى من واحد قادرة على تحويل الثروة إلى جودة حياة بمعدل أعلى من المعدلات الاسمية العالمية.

الشكل ٥: تحويل الثروة إلى جودة حياة وآليات الدخل

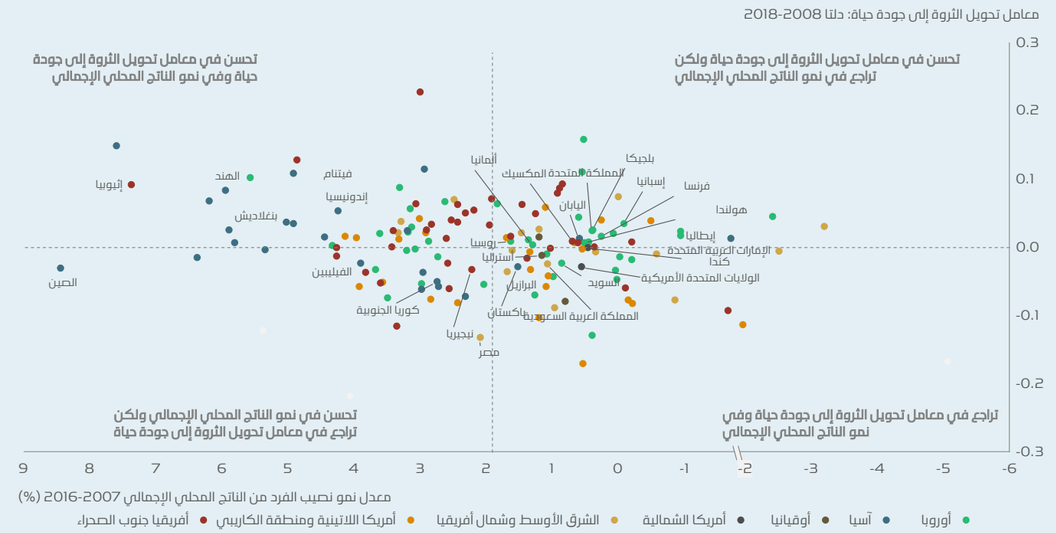

ملاحظة: تشير الخطوط المنقطة التي تشكل المربعات إلى القيم الوسيطة
المصادر: أداة (SEDA) ٢٠١٨ (تعكس هذه الدرجات غالباً بيانات ٢٠١٦)؛ البنك الدولي؛ تحليلات مجموعة بوسطن الاستشارية.

وحيث إن تحويل الثروة إلى جودة حياة (WTWB) يعكس مزايا مؤسسية متأصلة وآثار السياسات السابقة وقرارات الإنفاق، فإن معادل تحويل الثروة إلى جودة حياة لا يميل إلى التغيّر بسرعة. إلا أنه، وعلى مدى عقد، يمكن ملاحظة حركةٍ كبيرة في شتى البلدان في كيفية تحويلها الثروة إلى جودة حياة إلى الأفضل أو إلى الأسوأ. المثير للاهتمام أنه لا يبدو أن لمعدل التحويل، المنعكس في معامل تحويل الثروة إلى جودة حياة، أية علاقة بنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة (راجع الشكل ٥).

وبما إن معادل أداة (SEDA) لتحويل الثروة إلى جودة حياة يزيل التأثير الأكثر مباشرةً للدخل على مستويات جودة الحياة، فهو يوفر الأساس لاستكشاف أوجه المفاضلة المحتملة بين السعي إلى جودة الحياة وبين النمو الاقتصادي. ونجد أنه، وعلى عكس التصورات السائدة، فإن البلدان ذات المعاملات التي تزيد عن واحد (ما يشير إلى معدلات تحويل الثروة إلى جودة حياة أعلى من المعدلات الاسمية) تنمو على الأرجح بشكل أسرع.

الشكل ٦: تحويل الثروة إلى جودة حياة والنمو الاقتصادي

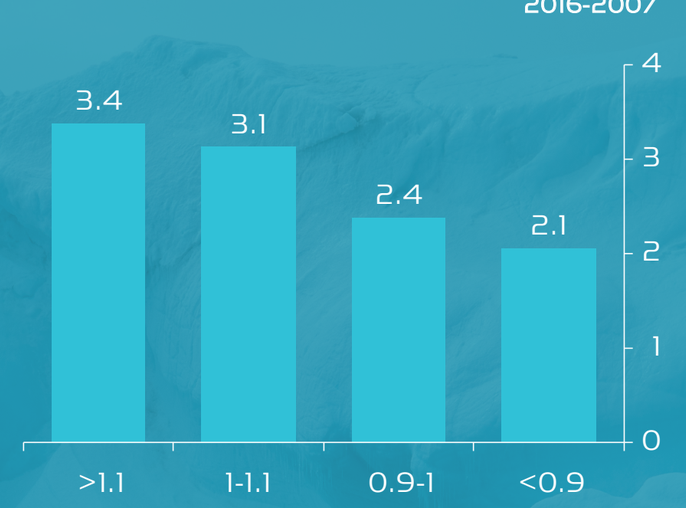

ملاحظة: الفواصل هي قيم تقريبية.
المصدر: البنك الدولي؛ تحليلات مجموعة بوسطن الاستشارية.

تظهر هذه العلاقة الإيجابية من خلال النظر إلى متوسط معدلات النمو للبلدان في أربع مجموعات بناءً على معدل معامل تحويل الثروة إلى جودة حياة لثلاثة أعوام في بداية الفترة. (راجع الشكل ٦). ويتم تأكيد هذه العلاقة كذلك من خلال التحليل الاقتصادي القياسي لمعامل تحويل الثروة إلى جودة حياة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ومتوسط معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد ٢٠٠٧-٢٠١٦ لأكثر من ١٥٠ دولة في قاعدة بياناتنا.

وتبدو العلاقة أكثر قوة عند مراقبة مستويات الدين. لقد كانت المديونية واحداً من مواطن الضعف الرئيسة التي واجهتها البلدان عند اندلاع الأزمة في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩. إلا أنه، وحتى بعد إزالة تأثير المديونية، فمن الواضح أن البلدان التي تميزت بمعدلات أعلى لتحويل الثروة إلى جودة حياة في بداية الأزمة عانت من آثار أقل حدة. ويمكن رؤية ذلك في الشكل ٧ ويؤكده التحليل الاقتصادي القياسي. كما يبين تحليلنا أن البلدان التي تتميز بمعامل أعلى لتحويل الثروة إلى جودة حياة قادرة على الأرجح على التعافي بشكل أسرع.

الشكل ٧: تحويل الثروة إلى جودة حياة والمرونة الاقتصادية

ملاحظة: بناءً على ٦٤ دولةً تراجع فيها الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في عام ٢٠٠٩ مقارنةً بعام ٢٠٠٨؛ يبين خط الارتداد العلاقة الإجمالية لمراقبة الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

المصادر: التقرير العالمي لسياسات السعادة؛ البنك الدولي؛ تحليلات مجموعة بوسطن الاستشارية

يرتبط هذا الأمر بصورة وثيقة للغاية بتصميمنا لأداة متابعة الأداء، ففي نهاية المطاف حين تتحرك مقاييس الناتج المحلي الإجمالي وجودة الحياة في اتجاهات مختلفة، فذلك يعني أن هناك فرصاً فائتة أمام وضع سياسات يمكنها خدمة كلا الهدفين. ومن الواضح أن الدول التي تركز على تعزيز جودة الحياة لا ترفع من معايير حياة مواطنيها فحسب، لكنها أيضاً تُعِدّ بلدانها لتحقيق نمو اقتصادي أقوى وأكثر مرونة. وبالتالي، فإن تعقب مقاييس الناتج المحلي الإجمالي وجودة الحياة جنباً إلى جنب يمكنه أن يوفر مراقبة قيّمة خلال صياغة وتطبيق الاستراتيجيات الوطنية.

مقارنة المقاييس الشخصية والموضوعية لجودة الحياة

يؤدي تحليل العلاقة بين السعادة ومقاييس جودة الحياة وفقاً لأداة (SEDA) إلى نتيجتين. أولاً، هناك اتساق إجمالي قوي بين اللمحات عن المقاييس الشخصية والموضوعية لجودة الحياة (يمكن رؤيتها في الشكل ٨ ويؤكدها الارتباط الإحصائي). ثانياً، تُظهر بعض الدول خصوصيات تؤدي إلى استثنائها من هذا النمط. وتقدم هذه الاستثناءات إشارات هامة لواضعي السياسات في الدول التي تختلف فيها المقاييس الشخصية والموضوعية لجودة الحياة بشكل مستمر أو تبتعد فيها إحداها عن الأخرى.

الشكل ٨: مقارنة بين جودة الحياة الشخصية والموضوعية

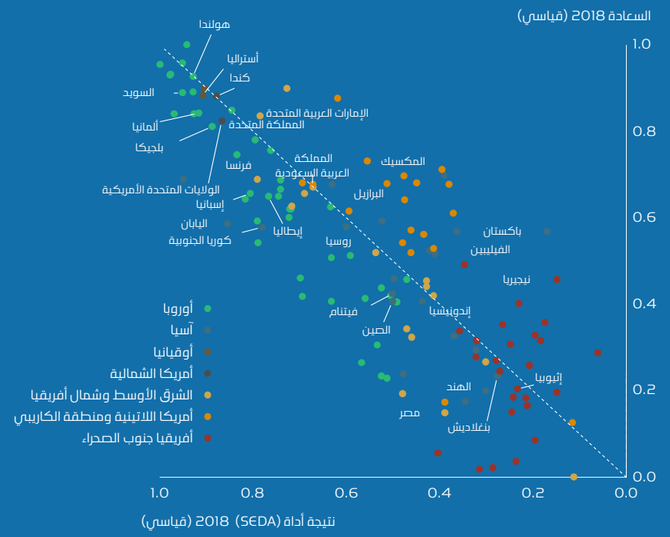

المصادر: التقرير العالمي لسياسات السعادة ٢٠١٨؛ أداة (SEDA) ٢٠١٨ (تعكس هذه الدرجات غالباً بيانات ٢٠١٦)؛ تحليلات مجموعة بوسطن الاستشارية

سجل عدد من البلدان ابتعاداً جديراً بالانتباه عن الاتساق بين المقاييس الشخصية والموضوعية (مبين في الشكل ٨، وقياسياً باستخدام طريقة الحد الأدنى-الحد الأقصى نفسها). ونسمي هذه البلدان "متفائلة" إذا كانت جودة الحياة الشخصية فيها أعلى من جودة الحياة الموضوعية بحسب نتائج أداة (SEDA)، و"متشائمة" إن كان العكس هو الصحيح. تشمل الأمثلة من ضمن الدول الرئيسة المشار إليها في رسومنا البيانية: اليابان ومصر والهند كدول متشائمة بشكل واضح؛ والمكسيك والبرازيل والفيليبين ونيجيريا وباكستان كدول متفائلة. تقع الصين في فئة الواقعيين (على الخط القُطري)، كذلك المملكة المتحدة وأستراليا وكندا.

إننا ندرك جيداً أن عدم المساواة تؤدي دوراً، إذ يشير الأفراد في الدول التي تعلو فيها مستويات عدم المساواة غالباً إلى مستويات أدنى من السعادة. يبدو أيضاً أن هناك عوامل ثقافية مؤثرة تعلن عن نفسها من خلال أنماط إقليمية، لكن هذه التفسيرات تبدو جزئيةً ما يترك مجالاً أمام إجراء المزيد من البحث .

[17] يعتمد التقرير العالمي لسياسات السعادة منهجية لاستطلاع الخصوصيات عبر تحديد "بقايا" لفروقات في السعادة لا يمكن تفسيرها بواسطة عدد من العوامل الاجتماعية-الاقتصادية أو المؤسسية.

الرؤية ثلاثية الجوانب للأداء

إذا أردنا تجسيد اقتراحنا بأسلوب بصري، فإنه سيتخذ شكل مثلّث يبين ضرورة الاهتمام بالجوانب أو الزوايا الثلاث (راجع الشكل ٩). ومن المهم التركيز على الحالة الراهنة لكل منها (يمكن القيام بذلك مقارنةً بسائر العالم أو بمجموعة من الدول النظيرة)، وعلى الاتجاه الحالي الذي يشير إلى الآليات المؤثرة.

إن هناك عدد من الخيارات المتاحة أمام هذه الأداة رفيعة المستوى الهادفة إلى متابعة الأداء. ولتوضيح معنى ذلك على أرض الواقع، فإننا سنستعمل الدخل القومي الإجمالي لكل فرد بالنسبة للرؤية الاقتصادية، ونتيجة السعادة بالنسبة لرؤية جودة الحياة الشخصية، ومعامل تحويل الثروة إلى جودة حياة بحسب أداة (SEDA) بالنسبة لرؤية جودة الحياة الموضوعية.

إن أداة متابعة التقدم رفيعة المستوى التي نقترحها ليست مصممة فقط لضمان منح المنظورات الثلاثة الاهتمام المناسب، لكن الأهم أيضاً أن أي تباين يصبح إشارة لضرورة إجراء المزيد من البحث. وبالنسبة لكل من الرؤى الثلاث للأداء (الاقتصادات، جودة الحياة الموضوعية، وجودة الحياة الشخصية) فإن هناك إمكانية كبيرة للتفحص العميق والتقسيم وهي توفر الأساس لذلك البحث، إلا أن هناك كذلك ميزة في وجود منهجية بسيطة رفيعة المستوى ثلاثية الجوانب من شأنها أن تجذب انتباه واضعي السياسات والجمهور.

الشكل ٩: نظرة إلى الأداء الوطني ما وراء الناتج المحلي الإجمالي

المصادر: تحليلات مجموعة بوسطن الاستشارية

الشكل ١٠: الأداء الوطني ما وراء الناتج المحلي الإجمالي - أنماط توضيحية متطرفة

ملامح متباينة:
السعادة المقتصدة بالتكاليف

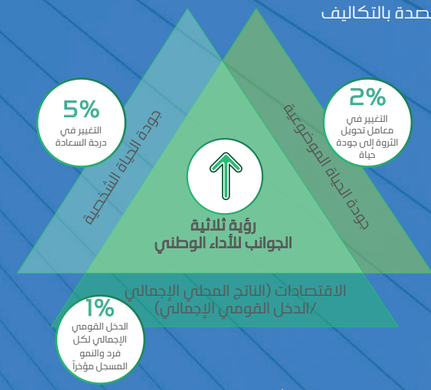

ملامح متباينة:
نمو غير شامل

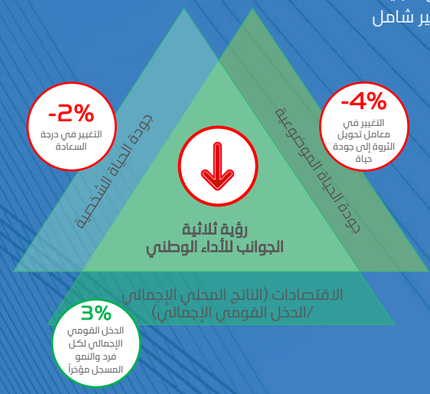

المصادر: تحليلات مجموعة بوسطن الاستشارية

من خلال مراجعة المسار الحالي لـ١٣٠ بلداً حول العالم سجلت لها درجات على مقياس السعادة وأداة (SEDA)، بالإضافة إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي، فمن الواضح أننا نجد بلداناً في جميع توليفات الأداء الممكنة عبر الجوانب الثلاثة. يوضح مثالان (راجع الشكل ١٠) بعض الحالات المتطرفة والآثار المختلفة المترتبة عليها في مجال السياسات التي تعبر عنها: يتميز البلد في فئة "السعادة المقتصدة بالتكاليف" بنمو منخفض لكنه يتدبر أمر تحويل هذا النمو إلى جودة حياة بمعدل متزايد، وتكون فيه السعادة في ارتفاع؛ أما البلد في فئة "النمو الشامل" فيتمتع بنمو اقتصادي متين لكنه يحوله بدرجة متناقصة إلى جودة حياة، كما أن تصورات السعادة فيه في تراجع.

الشكل ١١: تصنيف توضيحي للدول ما وراء الناتج المحلي الإجمالي

اتجاهات جودة الحياة 2007-2016: موضوعية (معامل تحويل الثروة إلى جودة حياة بحسب أداة SEDA) وشخصية (السعادة)

التغير السنوي في جودة الحياة 2007-2016		إشارة سلبية	إشارة مختلطة	إشارة إيجابية
متوسط- عالٍ (أكثر من 1% من معدل النمو)		المملكة العربية السعودية أستراليا أستراليا مصر الهند	باكستان نيجيريا كوريا الجنوبية الفيليبين إندونيسيا	فيتنام بنغلاديش إثيوبيا الصين	ألمانيا روسيا
منخفض-سلبي (أقل من 1% من معدل النمو)		إسبانيا كندا الولايات المتحدة	الإمارات العربية المتحدة بلجيكا المكسيك السويد	فرنسا اليابان إيطاليا	المملكة المتحدة هولندا

المصادر: التقرير العالمي لسياسات السعادة ٢٠١٨؛ البنك الدولي؛ أداة (SEDA) ٢٠١٨؛ تحليلات مجموعة بوسطن الاستشارية.

استناداً إلى هذه المنهجية، من الممكن أيضاً تصنيف دول العالم وفق فئات بحسب آليات الأداء الوطني. وإننا نوضح معنى ذلك من خلال عرض ست فئات تقع ضمنها البلدان الـ٢٨ التي سلطنا عليها الضوء في هذا التقرير. (راجع الشكل ١١). إن المعيار الأول للتصنيف هو نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، والمعيار الثاني يعكس الإشارات التي تنشأ من مقاييس جودة الحياة الموضوعية والشخصية. وتعني الإشارة السلبية أن كلا المقياسين يسجلان تراجعاً أو أن أحدها على الأقل يسجل تراجعاً كبيراً، بينما تعني الإشارة الإيجابية أن كلا المقياسين يسجلان تقدماً.

ونجد في هذا التصنيف التوضيحي بعضاً من الدول الـ٢٨ التي سلطنا عليها الضوء في كل فئة من الفئات الست. لقد تمكنت بعض البلدان التي سجلت نمواً عالياً أو منخفضاً في الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، من التحسن في كلا مقياسي جودة الحياة، في حين شهدت بلدان أخرى -بصرف النظر عن مدى سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد- تراجعاً كبيراً على صعيد جودة الحياة.

الخاتمة

على الرغم من الانتقادات العديدة الموجهة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبروز مجموعة واسعة من الاقتراحات لإدخال التعديلات عليه أو حتى اعتماد مؤشرات بديلة، إلا أن هذا المقياس يحتل مكانةً محورية لدى واضعي السياسات ومكاتب التخطيط ووسائل الإعلام. تقوم مكاتب الإحصاءات الرسمية بجمع مؤشرات "ما وراء الناتج المحلي الإجمالي"، لكن يبدو أنها لا تؤخذ في اعتبار واضعي السياسات إلا استثنائيّاً، وغالباً ما تُعطى، في أحسن الأحوال، دوراً ثانويّاً ومحصوراً ببعض مجالات السياسات.

مع تحسّن قدرة الناتج المحلي الإجمالي على تصوير الآليات الاقتصادية لعالم متشعب، كما نأمل، فإنه سيستمر في توفير أداة قيّمة لقياس التقدم. إلا أن أولئك الذين يتتبعونه بمعزل عن مقاييس أخرى، لن يعانوا من قصر النظر والافتقار إلى الرؤية المحيطية فحسب، بل إنهم عرضة لتفويت تحديات اجتماعية كبرى تشكل عاملاً محوريّاً في نجاح السياسات. يمكن لمقاييس جودة الحياة ضمان أن تكون الرؤية السياسية غنية بما يكفي لمجاراة الآليات الاجتماعية-الاقتصادية وتوفير نظام إنذار مبكر من شأنه التحفيز على تصحيح المسار.

وتبرز الحاجة إلى إدراج رؤية رفيعة المستوى لمقاييس جودة الحياة إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي ضمن آليات المراقبة التي يستند إليها واضعو السياسات لضمان الاستجابة السريعة للتباينات الهامة بين الاثنين. وقد تكون زيادة الوعي لدى الرأي العام ووسائل الإعلام أمراً مهمّاً أيضاً. إن أداة المتابعة ثلاثية الجوانب التي نقترحها ستثري النقاش العام حول اتجاهات السياسات والأولويات، أو المفاضلات، وستمده بالمعلومات.

على الرغم من أننا ركزنا على تحدي استعمال جودة الحياة كجزء من مقاييس الأداء الوطني لخلق منظور "ما وراء الناتج المحلي الإجمالي"، فإن منطق التفكير التصميمي يذهب أبعد من ذلك بكثير ويدعو إلى إعادة التوازن إلى منظورات تصاعدية وتنازلية أفضل، وهو يتطلب تحركاً على صعيد الحكومات ووضع السياسات يعكس هدفاً أشمل وهو التركيز على تجارب المواطنين.

القمة العالمية للحكومات

المؤلفون

شريك ومدير إداري

شريك ومدير إداري

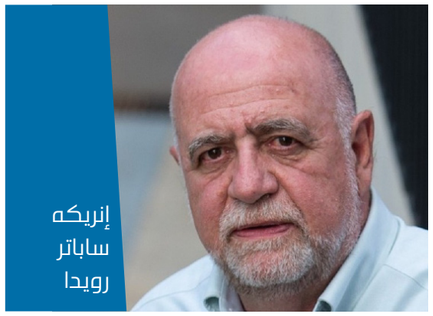

مستشار أول

القمة العالمية للحكومات

شارك في النقاش
worldgovernmentsummit.org

@WorldGovSummit
#WorldGovSummit